

مستوصف أو مركز للرعاية الأولية فقط من حيث توفر الأدوات الطبية أو الكادر البشري».

بطالة وخسارة

أما من الناحية الاقتصادية فقد أجمعت التقارير الاقتصادية المختلفة، سواء كانت المحلية أو الأجنبية، على تدهور الاقتصاد الفلسطيني عقب فرض الحصار عليه في عام ٢٠٠٠، واستمر التدهور حتى دخل في حالة من الركود الشديد في عام ٢٠٠٢، ودلت المؤشرات الاقتصادية الكلية على ذلك، حيث تقلص الدخل القومي الحقيقي ونصيب الفرد منه، وارتفعت نسبة البطالة والفقر والتضخم، وتراجعت المدخولات والتحويلات الخارجية. واعتبر البنك الدولي أن الناتج المحلي في عام ٢٠٠٣ قد بلغ أقل بحوالي ٢٣٪ مما كان عليه في عام ١٩٩٩، وبعد احتساب الزيادة السكانية يكون متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٣٥٪ من مستوياته ما قبل الانتفاضة، وأظهر مركز الإحصاء الفلسطيني أن نسبة البطالة في تزايد مستمر حيث بلغت ٢٦,٨٪ لعام ٢٠٠٤ مقارنة مع ١٠٪ قبل الانتفاضة، ونتيجة لذلك بلغت نسبة الأسر التي واجهت صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة ٦٣,٤٪ وارتفع عدد الأطفال (٦-٥٩ شهراً) المصابين بالإميا إلى ٣٨٪ كما دلت المعطيات أن نسبة الفقر قد تجاوزت نسبة ٤٧٪، منهم ما نسبته ٢٥٪ في فئة الفقر المدقع، وأن نسبة البطالة تجاوزت ٤٣,٤٪ في عام ٢٠٠٣. وفق تقرير الفقر ٢٠٠٤ البنك الدولي.

وحول هذا أكد الخبير الاقتصادي مازن العجلة أن المجتمع الفلسطيني في حاجة ماسة إلى استقلال المعايير والمنافذ الفلسطينية، والغاء اتفاقية باريس التي اعتبرت الإطار العام المرجعي للعلاقات التجارية الفلسطينية مع (إسرائيل) والعالم الخارجي، وبالتالي ازداد اعتماد وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى إصلاح الخلل الإداري وتضارب عمل المؤسسات الحكومية وتضارب القوانين والأوامر المطبقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفعيل الوزارات المعنية بالاقتصاد الفلسطيني وتوفير المعونات الكبيرة حيث أعلنت السلطة الفلسطينية قبل انعقاد مؤتمر لندن عن حاجتها الماسة لنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً خلال السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وذلك بهدف المساعدة في الإعمار وتوفير متطلبات وضع أسس دولة مستقلة، حيث قدر المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار (بكدار) حجم الخسائر الاقتصادية جراء الحصار والتدمير نحو ٢٠ مليار دولار خلال أربعة أعوام ماضية. ■

مرتبطة بتنمية المجتمع الفلسطيني تنطلق من فلسفة واضحة للتعليم، وزيادة المخصصات للتعليم مع البحث عن مصادر التمويل الذاتي لتطوير المسيرة التعليمية.

مستشفيات أم مراكز رعاية

حول الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية أكد الجهاز المركزي للإحصاء إن عدد المستشفيات ٢٣ مستشفى حكومياً (٥٠) مستشفى خاصاً ويبلغ عدد الأسرة بها ٤٩٧٩ سريراً بينما يبلغ عدد الأطباء ١,٥٤ طبيب لكل ألف نسمة و١,٤٤ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة، وحول هذه الأرقام والوقوف على الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية خاصة أنه مجتمع مازال في حالة حرب مع العدو الصهيوني التقينا الأستاذ عاطف إسماعيل عميد كلية التمريض بالجامعة الإسلامية فقال: «برغم أهمية الوضع الصحي لشعبنا الفلسطيني الذي يتعرض للقصف والقتل والإصابة باستمرار، إلا أنه مازال يحتاج إلى الكثير ليصل إلى معايير الصحة العالمية أو حتى مستوى الوضع الصحي للدول المجاورة. فعلى سبيل المثال وفقاً لمعايير الدول المتقدمة فهي توفر ٢٥-٣٠ ممرض لكل ١٠ آلاف نسمة بينما في الدول العربية المجاورة تصل إلى ١٧ ممرضاً لكل ١٠ آلاف نسمة، وفي فلسطين تصل إلى ٧ ممرضين لكل ١٠ آلاف نسمة، وهذا يعني أننا نحتاج إلى مضاعفة عدد الممرضين مرتين على الأقل، أما على مستوى الأطباء فالوضع متدنٍ أكثر حيث يجب أن تصل النسبة إلى ٥ أطباء لكل ألف نسمة، ناهيك على أن مستشفياتنا الفلسطينية تفتقد إلى العديد من التخصصات من جراحة وقلب وغير ذلك. وأضاف إسماعيل أن شعبنا الفلسطيني أوشك أن لا يثق بالنظام الصحي الفلسطيني والعديد من الحالات يتم تحويلها إلى العلاج بالخارج، رغم أنه يمكن توفير هذه الأموال للارتقاء بالمستوى الطبي الفلسطيني واستجلاب الأطباء ذوي التخصصات النادرة وتفعيل قانون المحاسبة وإيقاف زحف الفساد إلى هذه المؤسسات الصحية.

أما تعليقه حول عدد المستشفيات التي ذكرها جهاز الإحصاء المركزي أكمل إسماعيل: «معظم هذه المستشفيات صغيرة ولا يصلح أن نطلق عليها اسم مستشفى، لأنها عبارة عن

الفلسطينية وتصل إلى ٩٩,١٪ للفئة العمرية ١٥-١٩ عاماً وانخفاض نسبة التسرب من المدارس إلى ٠,٧٪ فقط لكلا الجنسين إلا أن واقع التعليم متدهور من حيث عدد المدارس وعدد الهيئة التعليمية مقارنة بعدد الطلاب الذي يبلغ ١,٠٥ مليون طالب وطالبة في المرحلتين الأساسية والثانوية موزعين على ٢١٩٠ مدرسة منها ٢٥٨ مدرسة خاصة بينما يتراوح عدد الهيئة التعليمية ٤٠١١٩ معلماً. وأشار الدكتور محمود أبودف أستاذ أصول التربية المساعد في الجامعة الإسلامية بغزة إلى أن الكثافة الصفية تبلغ حوالي ٤٣-٥٠ طالباً في الفصل وهي نسبة عالية جداً وفقاً لمعايير التربية التي حددت عدد الطلاب في الفصل ما بين ١٧-٢٥ طالباً في الفصل وبالتالي نحن نحتاج إلى مضاعفة عدد الشعب الدراسية، وأضاف: «تعمل ٨٠ من مدارس الحكومة ووكالة الفوت للجانين بنظام الفترتين في اليوم الذي يترك أثراً سلبية كبيرة على مستوى التحصيل العلمي حيث تضطر إدارة المدرسة إلى اختزال اليوم الدراسي، وبالتالي عدم التركيز على الأنشطة المدعومة للمنهج، ناهيك عن عدم توفر الوسائل التعليمية وإن وجدت فإن ضيق اليوم الدراسي لن يتيح لجميع الطلبة استخدامها».

وقال: حتى في ظل الوضع الحالي تحتاج الوزارة إلى مضاعفة عدد المدرسين لتخفيف جزء من العبء الدراسي على المدرس الذي يتراوح ٢٦-٢٨ حصة حتى لا ينشغل المدرس عن الطالب بالتصحيح والمتابعة والشرح مؤكداً على ضرورة وضع استراتيجية قومية للتعليم

